مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 27 عدد: 3 (رت 72) السنة: 2023

سياسة تنمية المجموعات المكتبية لشبكة مكتبات المطالعة العمومية

دراسة حالة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "بركات سليمان" بعنابة

Collections development policy for the public reading libraries network: Case study of the main public reading library “Barakat Suleiman” in Annaba

بن ضيف الله نعيمة[1]
جامعة 8 ماي 1945– قالمة (الجزائر)
Bendifallah.naima@univ-guelma.dz

تاريخ الوصول 2022/12/22 القبول 2023/01/29 النشر على الخط 2023/03/15
Received 22/12/2022 Accepted 29/01/2023 Published online 15/03/2023

ملخّص:

تهدف الدراسة الحالية إلى استطلاع واقع ممارسات سياسة تنمية المجموعات المكتبية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة. أجريت الدراسة على عينة قصدية قوامها مديرة المكتبة ورئيس مصلحة المعالجة وتنمية الرصيد الوثائقي بالمكتبة ذاتها، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي المعتمد على التحليل، المقابلة كأداة رئيسية من أدوات جمع البيانات والملاحظة. أظهرت النتائج أن المكتبة تقوم بتنمية مجموعاتها استنادا إلى سياسة موثقة ومكتوبة واضحة المعالم تعتمد من خلالها على مجموعة من الإجراءات المعيارية تبدأ بدراسة المستفيدين، الاختيار، الشراء، الإهداء، التقييم وصولا إلى التعشيب والاستبعاد، مما يجعلها تتيح رصيدا متنوّعا موضوعيا ولغويا لكافة شرائح المجتمع سعيا منها لتطوير وتنمية المجتمع ثقافيا وتربويا وتعليميا.

الكلمات المفتاحية: سياسة تنمية المجموعات المكتبية، الاختيار، الاقتناء، مكتبات المطالعة العمومية.

Abstract:

The current study aims to explore the policy development collection practices reality of the main public reading library-Annaba. The study was conducted on a intentional sample based in the director of the library and the head of the Processing and documentary Development Department in the same library, relying on the descriptive approach based on analysis, the interview as a main tool of data collection and observation. The results showed that the library develops its collections under a well-defined documented and written policy, through which it relies on a set of procedures started with beneficiary Studies, selection, purchase, gifting, evaluation, up to weeding and exclusion, which makes it available a diverse documentary credit objectively and linguistically for all society segments to develop the culturally, educationally society.

Keywords: Library collection development policy; Selection; Acquisition; Public reading libraries.

[1] المؤلّف المرسل: **بن ضيف الله نعيمة** البريد الإلكتروني: **bendifallah.naima@univ-guelma.dz**

1. مقدمة:

تعتبر المكتبات جزءا من تاريخ البشرية وعاملا هاما في تطوره وهي الآن من أبرز الخلايا الفكرية التي يحتويها المجتمع. وتُمثّل المكتبات العمومية دعامة أساسية للتقدّم العلمي والحضاري ومرآة تعكس تاريخ الشعوب وأنماط معيشتها وحضارتها، كما تؤدي دورا حيويا في تطوير قدرات المجتمع ونشر القيم التقدمية والوعي الثقافي وتعليم وتربية الأجيال لتأخذ دورها في بناء المجتمع وتحقيق تقدمه وازدهاره باعتبارها مؤسسات ثقافية وعلمية وتربوية جامعة لكل الشعوب. فأصبحت هذه المكتبات لازمة من لوازم المواطن ترافقه في كل مراحل حياته، يحتاجها في دراسته وأوقات فراغه ووظيفته واستقراره.

لقد أولت الجزائر اهتماما خاصا بالمكتبات العمومية ودورها في تثقيف المجتمع وتدعيم أفراده بالتعلّم مدى الحياة، واعترافا منها بالدور الحيوي والفعّال لهذه لمكتبات كأنظمة وأدوات للإعلام والتكوين والتثقيف، وباعتبارها أنظمة اجتماعية تساهم في المساعدة على إيجاد المدربين والممتهنين العلميين والفنيين، والمثقفين القادرين على تحقيق التقدم، جاءت فكرة إعادة إحياء مكتبات المطالعة العمومية الذي يعتبر مشروع القرن بالنسبة لقطاع الثقافة بالجزائر، وذلك في سبيل إنعاش المكتبات وردّ الاعتبار للكتاب وإعادة بعث روح المقروئية في المجتمع. يسمح هذا المشروع بتوفير هيكل ثقافي على مستوى بلديات الوطن من خلال البرنامج الوطني لإنجاز المكتبات العمومية للمطالعة الخاص بالمخطط الخماسي 2010- 2014 والذي يتضمن إنجاز 500 مكتبة على المستوى الوطني، وهو بذلك يعتبر مكسب ذو قيمة حقيقية في بناء الشخصية العلمية المتوازنة وبناء المواطن المتشبع بالوطنية.

أ. إشكالية الدراسة وأسئلتها:

تُقدّم المكتبات العمومية خدماتها لجميع المستفيدين على اختلاف الأعمار والمستويات التعليمية والثقافية والاهتمامات والمطالب من خلال توفير مجموعات من مصادر المعلومات في مختلف فروع المعرفة الإنسانية، ومن المتوقع أن تتغير توجهات المجتمع الحالي بسبب التطورات السريعة التي يشهدها العالم، وسيكون هناك زيادة في الإقبال على خدمات المكتبة، حيث سيرتفع عدد المنخرطين على اختلاف أعمارهم وجنسهم، وبناء عليه سيزداد الطلب على المجموعات التي تواكب التطور وتخدم المجتمع خاصة منها التي تخدم المشروعات الصغيرة وإدارة الأفراد وتزداد الفجوة بين المعلومات المتعمقة والمعلومات السطحية، ومن ثمة سيزداد الطلب على المصادر رفيعة المستوى والتي تتناول المهارات الإنسانية، كما سيستمر الإقبال على المواد الثقافية الأخرى والمواد الثقافية للأطفال بسبب حاجة المجتمع إليها وبصفتها أحد مقوّمات ترقية المطالعة العمومية.

في هذا الإطار، ومن أجل أن تُجسّد دورها بطريقة مُرضية تسعى المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة إلى أن تشتمل على رصيد مكتبي غني ومتنوّع حتى تكون قادرة على الحفاظ وتطوير خدماتها والارتقاء بها. ومن منطلق الوعي المتنامي بأهمية اقتناء مصادر المعلومات المختلفة لتحقيق أهدافها، ينبغي لها أن تُوفر مجموعات متباينة ومتجانسة وحديثة تعمل على تجديدها باستمرار للاستجابة لاحتياجات كل الفئات المنخرطة، وذلك في إطار سياسة واضحة المعالم تُحدّد أسس ومعالم هذا التجديد.

من هنا، ستتمحور هذه الدراسة حول الوقوف على واقع ممارسات سياسة تنمية المجموعات بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بولاية عنابة. وينبثق من مشكلة الدراسة التساؤلات التالية:

1. هل تمتلك المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة سياسة موثقة لبناء وتنمية مجموعاتها؟

2. ما هو واقع المجموعات بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة، من حيث التوزيع الموضوعي، النوعي، اللغوي، الشكلي والكمي؟

3. ماهي الاستراتيجيات والأساليب المتبعة في عملية بناء وتنمية المجموعات المكتبية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة؟

ب. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة واقع بناء وتنمية المجموعات بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة، وقد تم بلورة ذلك في الأهداف التالية:

- التعرف على مدى توافر سياسة لتنمية المجموعات المكتبية؛
- تشخيص الوضع الراهن للمجموعات المكتبية والتعرف على اتجاهاتها وسماتها الأساسية؛
- التعرف على مختلف الأنشطة والممارسات المتبعة في بناء وتنمية المجموعات المكتبية.

د. الطريقة والأدوات: ويمكن توضيحها من خلال العناصر التالية:

د1. منهج الدراسة:

تعتمد صحة أي بحث علمي وبدرجة كبيرة على المنهج المستخدم والكيفية التي استخدم وفقها لدراسة الواقع، ويُؤكّد ذلك كل من كاتز وفستنجر FESTINGER & KATZ بقولهما "مهما كان موضوع البحث، فإن قيمة النتائج تتوقّف على قيمة المناهج المستخدمة"[1]. ومن المعروف أيضا أن كل منهج يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها يُعدّ منهجاً وصفياً، ومن هنا فقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي في إنجاز هذه الدراسة لكونه المنهج المناسب لوصف الموضوع المراد دراسته.

د2. عينة الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا على العينة القصدية، وتكمن الفكرة الجوهرية في هذا النوع من العينات في اختيار العناصر من المجتمع المستهدف على أساس مطابقتها وملاءمتها لأهداف الدراسة ومعايير الإدراج والاستبعاد الموجودة في العينة، إذ يختار الباحث بطريقة عمدية العناصر المشاركة في الدراسة لأن هذه العناصر تستوفي ويتوافر فيها معايير محددة للإدراج ضمن العينة والاستبعاد منها[2].

ومن هنا المنطلق فأفراد عينتنا تنحصر في مفردتين اثنتين، وهما:

- مديرة المكتبة الرئيسية للطالعة العمومية لولاية عنابة، متحصلة على شهادة الليسانس في علم الاجتماع.
- رئيس مصلحة المعالجة وتنمية الرصيد والوثائقي، متحصل على شهادة الدكتوراه في علم المكتبات، تخصص معالجة المعلومات، برتبة وثائقي أمين محفوظات محلّل

[1] أنجرس، موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف، ط. 2، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص. 97

[2] دانييل، جوني، أساسيات اختيار العينة في البحوث العلمية: مبادئ توجيهية عملية لإجراء اختيارات العينة البحثية، ترجمة طارق عطية عبد الرحمن، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2015، ص. 138

د3. أداة الدراسة:

يقول مارك أديلار ترومبلاي Mark-Adélard Tremblay "في إطار كل تقنية من التقنيات، ينبغي بناء أداة خاصة لكل دراسة نريد القيام بها. لذا تتمتع هذه التقنية ببنية ومميزات تجعلها قادرة على الحصول على المعطيات الضرورية والكافية للدراسة"[1]. وفي دراستنا هذه، اعتمدت الباحثة مقابلتين فرديتين مع شخصيين مختلفين من ناحية المنصب والوظيفة نظرا لطبيعة الأسئلة الموجهة للتمكن من الحصول على الإجابات المناسبة من كليهما كل حسب طبيعة تخصصه ووظيفته، وهذه الأسئلة موزعة على محاور كما هو موضح فيما يلي:

المقابلة الأولى: تم إجراؤها مع مديرة المكتبة تتكون من 10 أسئلة موزعة على محورين، كما يلي:

– المحور الأول: يحمل عنوان سياسة تنمية المجموعات المكتبية بالمكتبة.

– المحور الثاني: جاء بعنوان تخصيص الميزانيات ومصادر التمويل، والتعامل مع الموردين.

المقابلة الثانية: تم إجراؤها مع رئيس قسم المعالجة وتنمية الرصيد الوثائقي تتكون من 12 سؤال موزعة على محورين، كما يلي:

– المحور الأول يتعلق بالمجموعات المكتبية بالمكتبة من ناحية التوزيع الموضوعي والشكلي واللغوي والنوعي.

– المحور الثاني يتعلق بعمليات تنمية المجموعات المكتبية بالمكتبة بداية من دراسة المستفيدين والاختيار والتزويد وصولا إلى الجرد التقييم والتنقية والاستبعاد.

2. شبكة مكتبات المطالعة العمومية: مشروع القرن بالجزائر

تُعدّ شبكة مكتبات المطالعة العمومية أحد المشروعات الثقافية والتربوية والتعليمية الناجحة في الجزائر، ومنذ انطلاق هذا المشروع وفتح هذه المكتبات وهي تضطلع بمفهوم جديد في تقديم وتطوير مفهوم الثقافة العمومية لمختلف الفئات في المجتمع، وقد انعكس هذا على التفاعل الإيجابي بين شبكة المكتبات والجمهور خلال السنوات الماضية.

إن وجود مكتبات المطالعة العمومية بالجزائر كمصدر يعمل على تنمية المجتمع ثقافيا بفضل الخدمات المختلفة؛ يمكن أن تجذب إليها كثيرا من شرائح المجتمع بحكم تنوّع هذه الخدمات وتعدّدها: خدمات إعلامية، ومعلوماتية، وتربوية، واجتماعية، وترفيهية...، كما تكتسب أهمية حيوية في الخدمة الاجتماعية الإعلامية وتقويم سلوك الفرد وتكوين شخصيته العلمية والفنية الإبداعية الواعية بقضايا المجتمع وواقعه ومحيطه والعمل على زيادة روح الانتماء والوطنية من أجل التنمية المستمرة الشاملة للمجتمع الجزائري، والمحافظة على قيمه الثقافية العليا واستغلاله ونقله لتراثه الثقافي العلمي الحضاري إلى الأجيال القادمة وتعريفه إلى المجتمعات البشرية الأخرى.

1.2. تعريف شبكة مكتبات المطالعة العمومية:

تأسّست شبكة مكتبات المطالعة العمومية سنة 2007 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-275 سعيا من القطاع لتطوير شبكة المطالعة العمومية، أُلغي هذا النّص التنظيمي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-234 الذي يُحدّد القانون الأساسي

[1] أنجرس، موريس، المرجع السابق، ص. 233

للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية[1]. يعرّفها المشرّع الجزائري بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تنشأ في كل ولاية بموجب مرسوم تنفيذي وقرار مشترك بين الوزير المكلّف بالمالية والوزير المكلّف بالثقافة والسلطة المكلّفة بالوظيفة العمومية[2].

باختصار مكتبات المطالعة العمومية هي مشروع وطني تبنته وزارة الثقافة والفنون يهدف إلى استحداث المكتبات العامة بالجزائر وخلق جيل جديد من المكتبات يعمل على إعادة الاعتبار وأداء الأدوار التي لم يتأتّ للمكتبة العامة القيام بها. هي مكتبات لها قانونها الخاص مستنبط من المعايير القانونية المحدّدة من قبل اليونسكو وميزانية خاصة موجهة لضمان تسييرها المستقل، تسمح بتوفير هيكل ثقافي تعمل الوزارة على إرساء قواعده في كل ربوع الوطن مع مساهماتها في ترقية سياسة التشغيل على المستوى المحلي وتمكين التأطير المهني.

2.2. أهداف ومهام مكتبات المطالعة العمومية:

حسب تعريف اليونسكو للمكتبات العامّة الصادر في 1994 فإن المكتبة العامّة تهدف بشكل أساسي إلى إتاحة فرصه الثقافة المستمرة لأفراد المجتمع في بيئة تتمتع بالحرية ودون مقابل. ولذلك تعتبر مكتبات المطالعة العمومية التي تعتبر امتدادا للمكتبات العامة مركزا للحياة الفكرية والثقافية في المجتمع المحيط من خلال توفير ما هو ملائم من مصادر المعلومات المختلفة من أجل التنمية الثقافية للمواطنين والمساهمة في تطويرهم علميا ومهنيا واستغلال أوقات الفراغ في الأنشطة والمجالات النافعة. وتتمثل المهمة الأساسية لمكتبات المطالعة العمومية في تطوير وترقية المطالعة العمومية عن طريق توفير مجموعات متكاملة وذات جودة مادية وعلمية وتعليمية وثقافية وتربوية من خلال خدمات مرجعية ومعلوماتية متكاملة، تمكينا لها من الحصول على المكانة اللائقة ضمن الخارطة الثقافية الجزائرية والأجنبية.

كما تعمل المكتبة على وضع المستفيد ضمن اهتمامها، فتوجه نشاطات المكتبة ووسائلها الثقافية لقياس احتياجات المستفيدين والتعرف عليها مع الالتزام بما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 12-234 المؤرخ في 24 ماي 2012 الذي يحدد القانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية. ويمكن تلخيص أهداف الشبكة في المبادئ التالية:

- تشجيع الأفراد من جميع الأعمار والطبقات الاجتماعية لتنمية معارفهم والاستفادة من المواد الثقافية المتاحة على مستوى المكتبات،
- إتاحة أوعية معلومات تواكب الاهتمام بالتعليم الذاتي،
- فتح قنوات للنشاطات الثقافية وتبادل المعارف،
- إنشاء نموذج للشبكة التي يقبل عليها المستفيدون والموجهة وفق احتياجاتهم والعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة[3].

---

[1] الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 12- 234 مؤرخ في 03 رجب عام 1433 الموافق 24 ماي سنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 34، 3 جوان 2012، متاح في: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012034.pdf، (تاريخ التصفح: 2022/04/25).

[2] المرجع نفسه، ص. 10

[3] وزارة الثقافة، مديرية الكتاب والمطالعة العمومية، خطة بناء وتنمية مجموعات شبكة مكتبات المطالعة العمومية والمطالعة العمومية، 2018، ص. ص. 7-8

ومن أجل أن تُجسّد دورها بطريقة مُرضية يجب عليها أن تشتمل على رصيد مكتبي غني ومتنوع ليس عند الإنشاء فحسب بل على امتداد وجودها، وذلك لكي تكون قادرة على الحفاظ وتطوير خدماتها والارتقاء بها. بهذه الصفة ينبغي أن تقدم وثائق تشمل جميع المعارف الإنسانية وتعمل على تجديدها باستمرار للاستجابة لحاجيات الجمهور. وفي سياق تطوير المجموعات، تتمثل أهداف المكتبات العمومية فيما يلي:

– تطوير وإتاحة مجموعات متكاملة من مصادر المعلومات المطبوعة والإلكترونية لدعم العملية الثقافية والتعليمية والتربوية لدعم وإنتاج وتدوير المعرفة داخل شبكة مكتبات المطالعة العمومية وخارجها،

– توفير بنية تكنولوجية متكاملة تتيح الوصول إلى مختلف مصادر المعلومات المتوفرة في مكتبات الشبكة وكذا في الشبكات المعلوماتية العالمية في أي وقت ومن أي مكان،

– توعية وتدريب المستفيدين على طرق البحث عن المعلومات وإدارة المعرفة وكذا ترقية الحس الثقافي والتربوي والعلمي النقدي لديهم، بما يضمن تعلمهم المستمر مدى الحياة ومهما كانت مستوياتهم،

– التعاون مع المؤسسات المماثلة محليا، إقليميا وعالميا في مجالات تقاسم المصادر وإتاحة الوثائق وكذا تطوير الفهارس الإلكترونية المشتركة[1].

3.2. سياسة تنمية المجموعات المكتبية:

أ. تعريف السياسة:

تُعرّف بولين أثرتون كما أشار إليه فينو وآخرون، السياسة على أنها صياغة أو بيان عام يساعد في ترجمة أهداف التخطيط وتحقيقها على أرض الواقع، تقديم التوجيه الإداري لاتخاذ القرار المناسب والعمل على تنفيذه[2]. ومن هنا فالسياسة هي مجموعة الإرشادات التي توجه مسار العمل في مجال ما من المجالات، كما تعني أهداف العمل في هذا المجال[3].

ب. مفهوم تنمية المجموعات:

تم تعريف مصطلح تنمية المجموعات بشكل مختلف من قبل علماء مختلفين. إذ يرى جونسون Johnson أنه مصطلح يمثل عملية بناء مجموعات المكتبة بشكل منهجي لخدمة الدراسة والتعليم والبحث والترفيه والاحتياجات الأخرى لمستخدمي المكتبة. تتضمن العملية اختيار وإلغاء اختيار المواد على المدى القريب، المتوسط والبعيد، وتخطيط استراتيجيات محكمة للتزويد المستمر، وتقييم المجموعات للتأكد من مدى خدمتها لاحتياجات المستفيد[4]. ووفقًا لإيفانز وسابونارو Evans & Saponaro فإن تنمية المجموعات هي عملية لضمان أن مصادر المعلومات بالمكتبة مناسبة لاحتياجات المستفيدين التي يتم تقديمها بشكل صحيح

[1] المرجع نفسه، ص. 8

[2] Vignau, Sanchez, Susana, Barbara, Meneses, Grizly, Collection development policies in university libraries: a space for reflection, Collection Building, Vol. 24 No. 1, https://doi.org/10.1108/01604950510576119, proquest, (consulté le 16/03/ 2022)

[3] جامعة الأزهر، كلية التربية، محاضرات في أسس الإختيار وتنمية المجموعات، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2000، 75

[4] Okolo, Stanley Efe, Eserada, Rechael E., Ugboh, Peace N., Collections and Collection Development Exercise in Libraries: A Perspective in View, Library Philosophy and Practice (e-journal), 2019, https://digitalcommons.unl.edu/libphilprac/2244, (consulté le 16/ 03/ 2022.)

واقتصادي، وكذا استخدامها داخل وخارج المكتبة[1]. وتهتم تنمية المجموعات بصياغة خطة منهجية لبناء مجموعة مكتبة تلبي احتياجات مستخدميها، تشمل عددًا من الأنشطة المتعلقة بتطوير مجموعة المكتبة بما في ذلك تحديد وتنسيق سياسة الاختيار، وتقييم احتياجات المستفيدين الحالية والمحتملة، ودراسات استخدام المجموعات، وتقييم المجموعات، واختيار المواد، والتخطيط لمشاركة الموارد، وصيانة المجموعات، التنقية والاستبعاد[2].

ومن هنا فتنمية المجموعات كما يوحي المصطلح، هو العملية التي ينطوي عليها بناء المجموعة الإجمالية للمكتبة وتشمل مجالات مثل الاختيار والاقتناء والصيانة والتنقية والاستبعاد من مواد المكتبة ووضع السياسات الخاصة بذلك وتحديد الاعتبارات الواجب مراعاتها في كل خطوة دون إغفال دراسة احتياجات المستفيدين بهدف تقديم خدمات لعموم المواطنين في منطقة معينة بغض النظر عن العرق والعمر والدين والوضع ومجال التخصص، والانتماء السياسي. فوفقًا لقانون رانجاناثان Ranghanathan الخامس للمكتبات " المكتبة كائن حي متنامي"، لا يمكن للمكتبة أن تنمو إذا لم يتم تلبية أو تلبية احتياجات قسم تنمية الرصيد فإن المكتبة بحاجة إلى تزويدها بكل ما هو جديد وحديث من مصادر المعلومات في مجال موضوعات اهتمامها.

ج. تعريف سياسة تنمية المجموعات:

يُؤَكّد الكثير من الباحثين على أهمية وضرورة وجود سياسة مكتوبة لتنمية المجموعات بالمكتبة توضح فلسفتها والأهداف الشاملة التي تعمل على الوفاء بها، فإذا كانت قيمة المكتبة تقاس بمدى قدرتها على تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله، فمكتبة بدون سياسة ستفشل حتما في أداء وظيفتها وفي تحقيق أهدافها. ووفقًا لإيفانز وسابونارو[3] فإن سياسة تنمية المجموعات هي دليل تخطيط للمكتبات في تطوير وصيانة مجموعاتها. مثل كل تخطيط جيد، يجب أن تعكس سياسات تنمية المجموعات خطط المكتبات الأخرى وتربطها، خاصة منها ذات الخصائص الاستراتيجية وطويلة المدى، كما يجب أن تخضع للتحديث باستمرار من أجل دعم رسالة وأهداف المكتبة.

كما يعرفها الإتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات بأنها تعمل كدليل إرشادي في كل إجراء من إجراءات التزويد، التي تشمل الاختيار، الاقتناء، المعالجة الفنية، تكامل المجموعات، التعشيب، الحفظ (الأرشفة في حالة المصادر الإلكترونية)، الاستبعاد، والحذف، من كل أنواع مصادر المعلومات المكتبية في المجالات ذات الصلة، مع الإشارة لمستويات محددة من عمق المجموعات الوثائقية، ومدى اتساعها[4].

يمكننا أن نقول أن سياسة تنمية المجموعات تُحدّد الخطوط العريضة الواجب اتباعها في مجال الاختيار والاقتناء والاستبعاد، والغرض من ذلك هو تكوين مجموعات ذات علاقة باحتياجات المستفيدين، فهناك مجموعة من الأسئلة يجب أن تطرح في هذا الصدد وهي: ماذا نقتني؟ لمن نقتني؟ لماذا نقتني؟ وكيف نقتني؟؛ فالمجموعات المكتبية حية وتتطور بفضل الاقتناء والاستبعاد.

[1] Evans, G. Edward, Saponaro, Margaret Zarnosky, Developing Library and Information Center Collections, 2005, 5 th Ed, Libraries Unlimited, p. 11
[2] Op. Cit
[3] Evans, G. Edward, Saponaro, Margaret Zarnosky, Op.Cit, p. 49
[4] International Federation of Library Associations and Institutions, GUIDELINES FOR A COLLECTION DEVELOPMENT POLICY USING THE CONSPECTUS MODEL, 2001

3. واقع ممارسات سياسة تنمية المجموعات بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "بركات سليمان" بعنابة:

1.3. تعريف المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة:

تُعتبر المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة "بركات سليمان" مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08- 236 المؤرخ في 26 جويلية 2008 في مادته الأولى والمتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية بمراكز ولايات معينة[1]، ومنها ولاية عنابة. تم تدشينها من قبل والي الولاية في جانفي 2010 لتفتح أبوابها في نفس السنة وتستقبل بما يقارب 5000 منخرط من جميع شرائح المجتمع.

تقع المكتبة بوسط مدينة عنابة بنهج بن حواس إبراهيم، شيدت على طابقين: في الطابق الأرضي نجد مصلحة الإرشاد والتوجيه، مصلحة الإعارة، مصلحة المعالجة الفنية، قاعة المحاضرات والندوات بسعة استقبال 120مقعد إضافة إلى فضاء مخصص للأطفال بسعة 130 مقعد، أما في الطابق العلوي نجد فيه قاعات للمطالعة واحدة مخصصة للتلاميذ بسعة استقبال 60 مقعد، وقاعة مخصصة للباحثين تجمع طلبة الدراسات العليا والخريجون والباحثون والأساتذة وطلبة ما بعد التدرج، بالإضافة إلى قاعة البحث واسترجاع المعلومات Médiathèque مجهزة ب 26 كمبيوتر متصل بشبكة الانترنيت، توجد لها ملحقات في جميع بلديات الولاية.

2.3. سياسة تنمية المجموعات المكتبية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة:

تُعتبر سياسة تنمية المجموعات بمثابة وثيقة مكتوبة رسمية تضم المبادئ التي ترشد المكتبات لاختيار مختلف مصادر المعلومات الجديدة بما فيها الصلاحيات المستخدمة ومعايير الاختيار والحذف (المجالات المشمولة ومستويات التخصص واللغات والأشكال..) والمبادئ الخاصة بالإهداء والتبادل. وهي وثيقة حية تصف طريقة العمل وتعمل كمرشد لأيّ تعديل يطرأ على مقتنيات المكتبةK إذ إنها تنمو وتتغير بشكل مستمر ومتجدد وفقا لاحتياجات المستفيدين وأهداف الشبكة[2].

لقد أوضحت معطيات الدراسة الميدانية من خلال مقابلة مع مديرة المكتبة، أن المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة تتبنى سياسة لتنمية وبناء مجموعاتها المكتبية تم وضعها من طرف الوزارة الوصية المتمثلة في وزاره الثقافة والفنون وذلك بإشراك واستشارة جميع مديري المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية عبر التراب الوطني في بنائها وصياغة بنودها. تُقدّم السياسة أو الخطة الموضوعة من طرف الوزارة الوصية للمسؤولين على المكتبات العمومية توجيهات في عملية تنمية مجموعات مكتبات المطالعة العمومية، وإرساء خطة طويلة المدى لتغطية احتياجات المستفيدين التي تتفق مع رسالة المكتبة. كما تعني هذه السياسة أيضا استيفاء الخطة الاستراتيجية للمكتبات فيما يخص المقتنيات، فهي تقدم الإرشاد للمكتبيين لتحقيق التوافق في اختيار المجموعات.

---

[1] الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 08- 236 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 43، 30 يوليو 2008، متاح في: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2008/A2008043.pdf، (تاريخ التصفح: 2022/04/25)

[2] وزارة الثقافة، مديرية الكتاب والمطالعة العمومية، المرجع السابق، ص. 9

وبعد معاينة الباحثة وقراءتها لبنود هذه السياسة أو الخطة- والتي تحصلت على نسخة منها- تبين بأنها مستوفية لكل إجراءات وضوابط بناء وتطوير المجموعات المكتبية، فتطرقت إلى كل ما يخص عمليه التنمية بتفصيلاتها بدءا بدراسة مجتمع المستفيدين ثم الاختيار إلى سياسات وطرق التزويد ثم جرد المجموعات، وضع آليات المتابعة لتقييمها وصولا إلى التعشيب والاستبعاد، خصوصا وأنها تُراجَع بشكل دوري وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في شتى الميادين. فضلا عن ذلك حدّدت السياسة المسؤوليات التي تقع على عاتق مدير المكتبة ومصلحة التزويد التي تعتبر مسؤولة عن إدارة المجموعات، كما تشرف لجنة التزويد على التنمية العامة للمجموعات والتأكد من كونها في إطار الموازنة المخصصة لها. ويشارك أعضاؤها في عملية الاختيار عن طريق قراءة المصادر وعن طريق الإشراف على جزء معين من المجموعات وتقديم الاقتراحات للاقتناء، كما تضطلع المصلحة بمسؤولية متابعة عمليات الطلب معتمدة في ذلك على التقارير الإحصائية حول رصيد المكتبة.

وتؤكد مديرة المكتبة مجال الدراسة على ضرورة وجود مثل هذه السياسة مكتوبة وموثقة، لأن عدم وجودها يجعلنا نتعود على تطبيق مبادئ عامة نكتسبها كنتيجة للخبرة والممارسة والإحساس وهي جميعا تفتقر إلى الإطار العام الذي ينظمها، فبدون التوثيق يمكن لاختلاف وجهات النظر أن يؤدي إلى اختلاط الأمور، كما تؤكد على أنها تحرص على تطبيق كل بنود السياسة وتوجيهاتها، فيما عدا بعض الإجراءات كالتبادل بين المكتبات والاشتراك في الدوريات. وتكمن الحاجة إلى وجود ساسة موثقة، تؤكد مديرة المكتبة في:

- توفير أداة تخطيطية مرجعية تحدد أهداف وطبيعة وحجم المجموعات وكذا الأولويات لتحقيق الاستمرارية والتوازن في تنمية المجموعات؛
- تحديد السياسات والإجراءات المتبعة في تنمية المجموعات للحفاظ على حداثتها وديناميكيتها؛
- تحديد مجالات صرف ميزانية الاقتناءات.

3.3.الإتجاهات الموضوعية، النوعية، الشكلية واللغوية للمجموعات المكتبية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة:

تُعدّ المجموعات المكتبية من أهم العناصر المميزة لمكانة المكتبة وهويتها. ويعد مفهوم المجموعات المكتبية عام وواسع ويمكن أن يُستخدم ليعني جميع ما تقتنيه وتجمعه المكتبات من مواد مكتبية سواء كانت مطبوعة كالكتب، والدوريات، والتقارير، والرسائل الجامعية، ووثائق المؤتمرات..، أو غير مطبوعة كالمواد السمعية والبصرية، والمصغرات الفيلمية، المواد الرقمية...، تعمل على تنظيمها بأحسن الطرق ليتم من خلالها تقديم معلومات معينة أو خدمة معينة يحتاجها المستفيد.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها، تبيّن لنا أن المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة تضم مجموعات وثائقية معتبرة ومتنوّعة في اختصاصات شتى بين الكتب والقواميس والأطالس بالإضافة إلى الروايات والموسوعات والأدلة والمعاجم التي من شأنها أن تساعد المستفيدين على ترجمة أفكارهم وإثراء لغتهم ومعارفهم، كما تعتمد المكتبة مجال الدراسة على جملة من القواعد في اقتنائها للشكل المطبوع او غير المطبوع وهي كالآتي:

- **المواد المطبوعة:** يتم اختيار المادة المطبوعة لعنوان معين إذا كان الإصدار المطبوع:
  - أكثر ملائمة للاستخدام من باقي الأشكال الأخرى؛

- أكثر شعبية واستخداما؛
- يتضمن إيضاحات متعدّدة مثل القوائم والمخططات والرسوم البيانية والجداول الإحصائية والصور....

- **الكتب المدرسية وشبه المدرسية:** يمكن اقتناء هذا النوع من الكتب على أن يكون المحتوى يتماشى والبرنامج الدراسي، كما لا يُنصح باقتناء نسخ كثيرة من هذا النوع من الكتب نظرا لصدور تحديثات وطبعات جديدة منها بشكل متواتر ومتسارع مما يصيبها بالتقادم. وعليه توفر نسخة واحدة لكل خمسة عشر (15) تلميذا مسجلا في الطور الدراسي، مع عدم تجاوز حد أقصاه عشر (10) نسخ في المكتبات مُجتمعة للكتب الدراسية التي يكثر عليها الطلب.
- **المصادر غير الكتب:** تتضمن أشكالا متعدّدة أهمها المصادر السمعية والبصرية، وهذا النوع من مصادر المعلومات له في الغالب متطلبات خاصة تتعلق بالحفظ والصيانة إضافة إلى كلفة اقتنائه المرتفعة نسبيا في الغالب. وبحسب ما جاء في مقابلة رئيس مصلحة المعالجة وتنمية الرصيد الوثائقي، عادة ما تقني المكتبة مصادر مطبوعة مرفوقة بأقراص رقمية المحتوى CD بالإضافة إلى كتب رقمية، كما لاحظنا رصيد معتبر من المصوّرات والخرائط، تحصلت عليه المكتبة من هبات تعود لمديرية التربية والمؤسسات التعليمية على مستوى ولاية عنابة. في حين لاحظنا انعدام تام للمخطوطات بالرغم من أن هذه الأخيرة تمثل تاريخ وحضارة المجتمع وهي ضرورية من أجل التعريف بتلك الحضارة للأجيال القادمة.
- **المصادر الإلكترونية والافتراضية:** تنحصر المعايير التي تتحكم في اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية والافتراضية فيما يلي:

– **الأهلية:** يتم اختيار المصادر التي تشرف عليها هيئات كالجامعات والهيئات الحكومية والجمعيات المهنية المتخصصة التي تحترم المعايير العلمية في إعداد المحتوى وتلتزم بالضوابط الأخلاقية؛

– **الدقة:** يتم اختيار المصادر التي تشتمل على الإحالات البيبليوغرافية التي تسمح بتتبّع مصادر المعلومات عند الحاجة؛

– **التنوّع:** يجب اختيار المصادر التمثيلية التي تعطي صورة واضحة وكاملة عن الموضوع دون تعصب أو انحياز لمنهج علمي أو مذهب عقائدي..؛

– **المحتوى:** يتم اختيار المصادر في إطار احترام أحكام المادة 08 من القانون 15-13 المؤرّخ في 15 يوليو 2015 المتعلّق بأنشطة وسوق الكتاب؛

– **سهولة الاستخدام:** يتم اختيار المصادر التي تعرض المعلومات وفق تنظيم منطقي وبشكل معقول، ومن المستحسن أن تتضمن خدمة المساعدة على الخط المباشر وتوفر الربط بمحركات البحث كلما كان ذلك ملائما؛

– **سهولة الوصول:** يتم اختيار المصادر دائمة التواجد على مستوى المكتبة، والتي يكون وقت إجابتها سريعا؛

– **الموضوعية:** يتم اختيار المصادر التي لا تعكس تحيزا جليا وتقدم وجهات النظر المختلفة بدقة وموضوعية دون انتقاص أو زيادة؛

– **الحداثة:** يتم اختيار المصادر التي تُحدّث دوريا وتشير إلى تواريخ التحديث.

– التسعير وحقوق التأليف.

أ. الإتجاهات الكمية واللغوية:

وعلى اعتبار أن المكتبات العمومية تمثل مكتبات الشعب وبالتالي فهي مفتوحة لجميع فئات المجتمع دون استثناء وبدون أي تمييز، كما أن رصيدها من المجموعات موجه للاستغلال من طرف جمهورها العريض ومستعمليها المختلفين (أطفال، تلاميذ المدارس، الطلبة، الموظفون، المتقاعدون، ربات البيوت، ذوي الاحتياجات الخاصة). واستنادا إلى الإحصائيات المقدّمة من طرف رئيس مصلحة المعالجة وتنمية الرصيد الوثائقي فإن المكتبة مجال الدراسة تمتلك رصيدا معرفيا معتبرا رصيد المكتبة محل الدراسة يمكن تقسيمه بحسب المستويات العمرية كما يلي:

– الرصيد الخاص بفئة الكبار: ويبلغ 26498 عنوانا باللغة العربية و16900 عنوانا باللغة الفرنسية في حين بلغ 820 باللغة الإنجليزية، و470 بلغات أخرى منها الأمازيغية، الإيطالية والإسبانية، أما الرصيد الإجمالي للنسخ فقد بلغ 46717.

– الرصيد الخاص بفئة الأطفال: ويتكون الرصيد الموجه للأطفال من الكتاب شبه المدرسي المعتمد من وزارة التربية الوطنية، أدب الشباب، كتب ذات الاستعمال الواسع، قواميس، موسوعات، فنون، هوايات، تاريخ، جغرافيا...وهو يمثل 1007 عنوان يقع في 1117 نسخة موجهة للأطفال، و12482 عنوان للناشئة يقع في 42281 نسخة.

ومن خلال ما لاحظناه خلال دراستنا الميدانية، وجدنا أن أغلب رصيد المكتبة باللغة العربية خاصة في فرع الديانات والمعارف العامة وعلم النفس، والفلسفة والعلوم الاجتماعية، والتاريخ والجغرافيا والفنون، أما اللغات الأجنبية فلاحظنا رصيد كبير الحجم باللغة الفرنسية خاصة الروايات والتخصصات العلمية كالطب والفيزياء والكيمياء وكذا التاريخ والجغرافيا، أما بالنسبة للغة الإنجليزية فنسبتها قليلة مقارنة بالفرنسية ونجدها في فرعي الروايات وبعض القواميس، في حين الرصيد الوثائقي باللغة الأمازيغية فهو يكاد يكون منعدم بالرغم من أنها اللغة الرسمية الثانية، كما أن سياسة تنمية المجموعات تُؤكّد وتُشجّع المطبوعات الجزائرية بمختلف اللّغات لاسيما باللّغتين الرسميتين العربية والأمازيغية وهذا من خلال اقتناء 70% لصالح النّشر الوطني و30 % للنّشر الأجنبي، ويمكننا أن نُرجِع ذلك إلى طبيعة مجتمع المدينة الذي لا يتقن هذه اللغة، وقلة الإنتاج الفكري المنشور باللغة الأمازيغية.

ب. الاتجاهات الموضوعية:

تُقدّم المكتبة خدماتها لجميع المستفيدين على اختلاف الأعمار والمستويات التعليمية والثقافية والاهتمامات والمطالب من خلال توفير مجموعات من مصادر المعلومات في مختلف فروع المعرفة الإنسانية. وتبين الإحصائيات المحصل عليها من مقابلة رئيس قسم المعالجة وتنمية الرصيد الوثائقي، أن هناك توازن كمي نسبي بين بعض المعارف الإنسانية من حيث العناوين كالديانات والفلسفة وعلم النفس والفنون والتاريخ والجغرافيا في حين نجد هناك نسب عالية نوعا ما في تخصصات الأدب والبلاغة وكذا العلوم الاجتماعية، أما تخصصات العلوم الطبيعية والرياضيات، اللغات والمعارف العامة فهي متاحة ولكن بنسب قليلة، وهذا ما تؤكده مديرة المكتبة بقولها أن 60% من المجموعات المكتبية هي كتب عامة لممارسة هواية المطالعة Livre de loisirs. والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول 1: التوزيع الموضوعي لمجموعات المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة

الأقسام الرئيسية لتصنيف ديوي العشري		عدد العناوين	عدد النسخ
000	المعارف العامة	840	2710
100	الفلسفة وعلم النفس	2900	1611
200	الديانات	2400	2523
300	العلوم الإجتماعية	5054	5267
400	اللغات	518	1329
500	العلوم الطبيعية والرياضيات	332	769
600	العلوم التطبيقية	1526	2062
700	الفنون	2255	1848
800	الآداب والبلاغة	7762	17520
900	التاريخ والجغرافيا	3098	7027

المصدر: مقابلة مع رئيس مصلحة المعالجة وتنمية الرصيد الوثائقي بتاريخ 26 ماي 2022

الاتجاهات النوعية والشكلية:

يتنوع الرصيد الفكري للمكتبة مجال الدراسة الميدانية من حيت النوع والشكل، حيت يبلغ عدد المصادر المرجعية، القواميس، المعاجم والموسوعات 2145 عنوان، أما النسخ الثمينة والفاخرة فقد بلغت 1835 نسخة في حين وصل عدد الدوريات إلى 450، كما بلغت المصادر الإلكترونية بلغت 1900 مصدر.

أما من حيث الشكل فيمكننا القول بأن الشكل ذو النسبة الأكبر في المكتبة هو الشكل المطبوع، في حين أن الأشكال غير المطبوعة فهي متواجدة وبشكل ضئيل، فقد بلغ عددها 1900 في شكل CD خاصة بالكتب وبعض التسجيلات الصوتية كالموسيقى الفلكلورية بالإضافة إلى برامج تعليم اللغات على الرغم من أهميتها في توفير مساحة التخزين وسرعة الوصول إلى المعلومة من طرف المستفيدين.

4. إجراءات وممارسات بناء وتنمية المجموعات المكتبية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة:

1.4. الاختيار:

يقول الخبراء بأن القيمة الحقيقية للمكتبة تتوقّف على الطريقة التي تتم من خلالها اختيار مجموعاتها، ذلك أن نجاح المكتبة في تحقيق أهدافها يعتمد على منهجية الاختيار التي تكون على أسس سليمة وقواعد رصينة.

يركّز الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات على أن المهمة الأولى لسياسة تنمية المجموعات في شكل وثيقة مكتوبة هي مساعدة المكتبيين عند اختيار مصادر المعلومات – المطبوعة منها والإلكترونية – من المجموعات الوثائقية للمكتبة أو حذفها،

فتُقلّل هذه الوثيقة من التحيز الشخصي عبر وضع قرارات الاختيار الفردية، كما تحد من الثغرات وتضمن التوافق والاستمرارية في اختيار الوثائق ومراجعتها، كما يفيد حتما في التقليل من عدد التكرارات في النسخ[1].

وفي هذا الإطار، فإن المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة تتبنى سياسة اختيار تتركّز من خلالها على تكوين مجموعات وفق أسس تلتزم بها المكتبة، تتوافق مع المتطلبات والاحتياجات في مختلف التخصصات، بهدف[2]:

- جعل المكتبة الرئيسية وملحقاتها مصدرا مرجعيا للمجتمع عبر مُختلف الوسائل؛
- تنمية المجموعات بشكل متنوع، كما تحدد المجموعات التي تتوفّر عليها وتلك التي يمكن الحصول عليها بالوسائل الأخرى بشكل يتوافق مع توجهات الدولة في ترسيخ مفاهيم المواطنة ونشر ثقافة الحوار؛
- تقديم المعلومات وخلق فضاء للابتكارات والاحتياجات التعليمية للمواطنين على مدار حياتهم الدراسية، وإتاحة المواد التي تعكس الاحتياجات المتنوعة للأفراد حسب اهتماماتهم ومن مختلف المستويات التعليمية؛
- ما يتوافق مع احتياجات المستفيدين الحاليين والمتوقعين.

وتقع مسؤولية انتقاء واختيار مجموعات مكتبات المطالعة العمومية على عاتق مدير المكتبة الذي يعمل من خلال وثيقة بناء وتنمية مجموعات شبكة مكتبات المطالعة العمومية، ونظرا لثقل هذه المسؤولية وأهميتها قامت مديرة المكتبة بإنشاء لجنة مهمتها اختيار مصادر المعلومات، تكون مدة العضوية في هذه اللجان سنة واحدة قابلة للتجديد، تترأس اللجنة مديرة المكتبة ويتم اختيار الأعضاء من الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة بعملية التزويد وبخدمة المستفيدين وفقا لمعايير وضعتها وزارة الثقافة والفنون في السياسة الخاصة ببناء وتنمية مجموعات مكتبات المطالعة العمومية. كما ترحب المكتبة بالاقتراحات المقدمة من طرف المستفيدين لاقتناء مصادر المعلومات وإثراء الرصيد مع الالتزام بالسياسة العامة للمكتبات. تُسند لهذه اللجنة الوظائف التالية:

- تسجيل المستفيدين لرغباتهم واحتياجاتهم في استمارة اقتراحات الاقتناء لجمعها وتحليلها وتوفيرها حسب الإمكانات وطبقا لما يتماشى والرصيد الوثائقي الخاص بالمكتبة؛
- دراسة احتياجات المستفيدين وتجميع اقتراحاتهم؛
- تقييم الرصيد الحالي للمكتبة؛
- تقييم عملية الإعارة لمعرفة اهتمامات المستفيدين؛
- الاطلاع على الأدوات الخاصة بالاختيار المتمثلة في قوائم وفهارس الناشرين المقترحة الموضوعية، مواقع الناشرين على الانترنت ومعارض الكتب المقامة بالتنسيق مع المكتبة والفحص الفعلي للكتب المراد اقتناؤها،

بعد ذلك تقوم هذه اللجنة بإعداد قائمة بعناوين الكتب المراد اقتنائها ثم مقارنة ما تم اختياره بما هو موجود على مستوى الرفوف لتفادي عملية التكرار. وتسلم القوائم الموجهة لتشكيل وإثراء الأرصدة الوثائقية إلى مدير المكتبة الذي يعرضها على وزارة الثقافة، مديرية الكتاب والمطالعة العمومية للموافقة عليها قبل مباشرة الإجراءات المتعلّقة بالإعلان عن عملية الاقتناء، وهذا عملا بأحكام

[1] IFLA. Op. Cit

[2] معلومات معلومات مستقاة من مقابلة مع مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة، 26 ماي 2022

المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 12-234 المؤرّخ في 24 ماي 2012 المحدّد للقانون الأساسي للمكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية.

2.4.التزويد:

يعتبر التزويد أحد العناصر الأساسية في تنمية المجموعات المكتبية، ويتم تزويد المكتبة بمصادر المعلومات عادة بالطرق التالية:

أ. الشراء: يعتبر الشراء المصدر الرئيسي لتوفير معظم المقتنيات. وتتم هذه العملية طبقا للتشريع المعمول به مع ضرورة التعامل مع المهنيين المتخصصين للحصول على امتيازات الخصم وسرعة التوريد. وتبعا لمعطيات الدراسة الميدانية وبحسب إجابة المبحوث على أسئلة المقابلة الخاصة بالتزويد، نتبين أن المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة تعتمد في تنمية مجموعاتها بالدرجة الأولى على الشراء. وبما أن المكتبة تتمتع بالاستقلالية المالية فهي تقتني في كل عام مجموعة من الأوعية في كافة التخصصات وفي شتى المواضيع لكونها موجهة لجميع الشرائح ومختلف المستويات، مع التأكيد على ضرورة أن يكون الإنتاج الوطني حاضرا في المكتبة بشكل واضح.

- **مصادر التمويل وتخصيص الميزانيات:**

يتوقف نجاح المكتبة في تحقيق أهدافها على ما توفره لها المؤسسات الوصية التابعة لها من دعم مالي يساعدها على بناء وتنمية وتحديث مجموعاتها، وتشمل الإدارة المالية في ميدان المكتبات إعداد الموازنة التي تعتبر تقديرا للمصروفات والإيرادات لفترة زمنية محددة. في الغالب يكون مصدر ميزانية المكتبات هو الموازنة العامة للدولة، إذ تُخصص لها موارد مالية تكون جزء من موازنة الجهة الوصية التي تتبعها المكتبة.

لا تملك المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية ميزانية مستقلة، ولكونها تابعة لوزارة الثقافة والفنون فهي تعتمد على البنود المخصصة لها في ميزانية الوزارة، إذ تتلقى كل مكتبة رئيسية مخصّصات مالية سنوية خاصة بعملية الاقتناء ضمن ميزانية التسيير الخاصة بها ويستوجب صرفها قبل نهاية السنة المالية. وفي هذا الإطار تصرّح مديرة المكتبة بأن المكتبة العمومية بعنابة تتلقى مخصّصات مالية سنوية تكون عادة في شهر نوفمبر موجهة للاقتناء فقط ضمن ميزانية التسيير الخاصة بها، وتقدّر ميزانية المكتبة لسنة 2021-2022 ب 300 مليون سنتيم والتي تعتبرها كافية الى حدٍّ بعيد لتغطية احتياجات المكتبة من مصادر المعلومات[1]، كما تؤكد مديرة المكتبة على أنها لا تملك أي مصدر للتمويل عدا الميزانية السنوية التي تخصصها لها الوزارة الوصية على الرغم من وجود إمكانية الحصول على موارد مالية أخرى كتقديم خدمات بمقابل أو تحصيل حقوق أو رسوم التسجيل يمكن استثمارها في اقتناء مصادر المعلومات. كما تشير مديرة المكتبة خلال المقابلة بأن الجزء الأكبر من هذه الميزانية موجه لاقتناء الكتب المختلفة والعناوين العامة في مختلف التخصصات وبنسب مختلفة تُحدّدها وزارة الثقافة والفنون كما يلي:

[1] معلومات مستقاة من مقابلة مع مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة، يوم 26 ماي 2022

الجدول 2: النسبة المئوية المخصصة لكل فرع من فروع المعرفة الإنسانية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة

الرقم	التخصص	النسبة	النسخ
01	المعارف العامة: الموسوعات، القواميس، الأدلة، الحوليات، السلاسل التاريخية، دوائر المعارف		1 إلى 2 نسخ من كل عنوان
02	الفلسفة	% 01	2 إلى 3 نسخ من كل عنوان
03	الدين	% 01	2 إلى 3 نسخ من كل عنوان
04	العلوم الاجتماعية	% 20	2 إلى 3 نسخ من كل عنوان
05	القانون، الاقتصاد، الإدارة، التسيير	% 05	2 إلى 3 نسخ من كل عنوان
06	العلوم والتقنية	% 20	2 إلى 3 نسخ من كل عنوان
07	اللغات، الأدب، اللسانيات	% 20	2 إلى 3 نسخ من كل عنوان
08	التاريخ والجغرافيا	%05	2 إلى 3 نسخ من كل عنوان
09	الفنون	% 10	2 إلى 3 نسخ من كل عنوان
10	رياضة / هوايات / موسيقى	% 03	2 إلى 3 نسخ من كل عنوان

المصدر: مقابلة مع مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة بتاريخ 26 ماي 2022

- **التعامل مع المورّدين:**

تتعامل مكتبات المطالعة العمومية بصفة أساسية حسب الأولوية مع مكتبات بيع الكتب طبقا للمادة 27 من القانون 15-13 المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتعلقة بأنشطة وسوق الكتاب[1]، إلى حين استصدار النّص التنظيمي الخاص بهذه المادة. وتسعى المكتبات الرئيسية إلى التعامل مع مكتبات بيع الكُتب المتواجدة في تراب الولاية أو خارجها في حالة عدم توفّر ذلك. ومن مظاهر التعامل مع المورّد إعداد دفتر الشروط ونشره واختيار المورّد بعد ذلك، كما يجب أن يخضع دفتر الشروط الخاص بعملية اقتناء مصادر المعلومات المختلفة لصالح المكتبات إلى الإجراءات المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام[2] وذلك عن طريق فتح استشارة طلب عروض، حيث تضع المكتبة تحت تصرف المترشحين دفتر الشروط والوثائق المنصوص عليها، ويجب أن يشتمل العرض على ملف الترشح وعرض تقني ومالي وللمكتبة حق المفاضلة بين العروض المقدمة، وبعد اختيار العرض المناسب من حيث السعر، نسبة الخصم، السرعة والكفاءة والدقة في تلبية طلبات المكتبة، يتم تسليم قوائم عناوين الكتب المختارة، ثم يتم إعداد أوامر التوريد وإرسالها إلى دور النشر

[1] الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 15- 13 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 جويلية سنة 2015، يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 39، 19 جويلية 2015، متاح في: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015039.pdf، (تاريخ التصفح: 2022/04/25).

[2] الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 15- 247 مؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 50، 20 سبتمبر 2015، متاح في: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015050.pdf. (تاريخ التصفح: 2022/04/25).

المختارة مع ضرورة أن تحتوي هذه القوائم على بيانات خاصة بمصادر المعلومات تتمثل في الرقم الدولي الموحد للكتاب، المؤلف، العنوان، الطبعة، الناضر، سنة النشر، عدد النسخ المطلوبة، وسعر الوحدة بدون رسوم، ثم يُعطى أمر الشراء رقما تسلسليا يستخدم كمرجع في المراسلات بين المكتبة والمورد إلى حين استلام مصادر المعلومات والتي تعتبر آخر إجراء في الشراء، أين يتم الاستلام عادة في طرود مرفقة بالفواتير بما هو موجود بالطرود، يتم بعدها توجيه الأوعية إلى مصالح المعالجة بعد أن تقوم المكتبة بفتحها ومراجعة محتوياتها للتأكد من سلامتها المادية ومطابقتها مقابل الطلب وفواتير المورد.

وتستثني المكتبة مجال الدراسة من الاقتناء، الأشكال التالية من مصادر المعلومات:

- العروض الفنية والترويحية والترفيهية؛
- الألعاب والنماذج والمواد ثلاثية الأبعاد؛
- مصادر المعلومات التي يتم تشغيلها بنظم تشغيل متقادمة؛
- كراريس الخط والتلوين والأشغال اليدوية والتركيبات.

ب. الإهداء: يعتبر الإهداء المصدر الثاني الذي تتحصل من خلاله المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة على مصادر المعلومات، ويتعلّق الإهداء بتلك المصادر التي يتقدم بها مجانا أشخاص طبيعيون أو معنويون لصالح المكتبة أو وزارة الثقافة والفنون. وبما أن عملية قبول الهبات يمكن أن يكون عملا صعبا، فالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة تُخضع هذه العملية للإجراءات التالية:

– تقبل المكتبة الإهداءات المتضمنة مصادر المعلومات التي تتوافق مع ما تتضمنه خطة أو سياسة تنمية المجموعات؛

– المكتبة الرئيسية هي المسؤولة عن قبول أو رفض مصادر المعلومات المهداة لها وملحقاتها، مع إلزامية عرضها على مجلس توجيه المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية في جلسة عادية أو استثنائية واستشارة وزارة الثقافة، مديرية الكتاب والمطالعة العمومية؛

– تتصرف المكتبة الرئيسية في الإهداءات التي تردها حسب ما هو مذكور في سياسة تنمية المجموعات، ولا يقبل أي تقييد من قبل صاحب الإهداء يحد من حرية التصرف فيها؛

– يطلب من صاحب الإهداء اختياريا أن يعد قائمة بالإهداءات المقدمة (المؤلف، العنوان، سنة النشر، عدد النسخ) وهذا لتسهيل عملية التأكد واختيار ما يتم قبوله. ويصبح إعداد هذه القائمة إلزاميا حينما يطلب صاحب الإهداء الحصول على وصل تسليم، ويتم في هذه الحالة إمضاء القائمة من قبل صاحب الإهداء ومسؤول المكتبة بعد التأكد من مطابقتها لما هو موجود فعلا؛

– في حالة ما إذا كانت المكتبة تمتلك طبعة أكثر حداثة لمصدر المعلومات عن ذلك الذي أهدي لها، فإنها لا تحتفظ بهذه الطبعة الأخيرة إلا في حالات الكتب النادرة والطبعات الفاخرة؛

– بالنسبة للدوريات، لا يتم قبول إلا العناوين التي يتجاوز عدد الأعداد المتوفرة منها 10 أعداد متتالية أو الأعداد غير المتتابعة التي يمكن أن تسد ثغرات في حالات السلاسل لعناوين الدوريات المتوفرة أصلا في المكتبة؛

– يتم دمج المواد المهداة في مجموعات المكتبة. وبالإمكان إنشاء مجموعات خاصة إذا كانت المواد معتبرة ومهداة من قبل شخصية مادية أو معنوية ذات مستوى اهتمام محلي أو وطني أو إقليمي أو دولي؛

توجه مديرة المكتبة مراسلة شُكر إلى صاحب الإهداء، مع دمغ كل مصدر معلومات يتم قبوله عبر الإهداء بختم (إهداء) للتعرف على مصدره. وبحسب معطيات الدراسة الميدانية تتلقى المكتبة أعداد معتبرة من مصادر المعلومات عن طريق الإهداء لكونها مكتبة رئيسية لها ملحقات في جميع بلديات الولاية، تشرف على تنظيمها وتوزيعها بعد تقييم محتواها الموضوعي من قبل المكتبيين. ومن أبرز المؤسسات التي تتحصل المكتبة من خلالها على مجموعات مهداة نجد: وزارة الثقافة، المكتبة الوطنية الجزائرية، ولاية عنابة، بلدية عنابة ومديرية الثقافة لولاية عنابة، بالإضافة إلى العديد من أفراد المجتمع المدني، وقد بلغ العدد الإجمالي للنسخ المهداة 28434 وثيقة.

ج. التبادل: يعرف معجم المكتبات وعلوم المعلومات على الخط ODLIS[1] التبادل بأنه تلك الأنشطة التي تنتج عن اتفاق رسمي أو غير رسمي بين مجموعة من المكتبات لمشاركة المجموعات والأنشطة والمرافق والموظفين..لصالح مستخدميها لأغراض تحسين الخدمات أو خفض التكاليف. وتتم عملية التبادل بالاتفاق بين المكتبات الرئيسية كممثل عن المكتبة لتقايض أو تبادل مصادر المعلومات فيما بينها بشروط معينة يتفق عليها الطرفان. وأغلب المصادر التي يتم تبادلها هي التي يتم استبعادها من المجموعات نظرا لعدم انسجام مواضيعها مع الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين أو لتقادمها. وعلى الرغم من أهمية التبادل وعوائده على المكتبات، إلا أن المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة لا تقوم بأي عملية تبادل وقد أرجع المبحوث ذلك إلى عدم وجود تعاون وتنسيق بينها على الرغم من ظهور بوادر التشبيك بين المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وبرمجة الدورة التكوينية الوطنية الأولى حول تشبيك المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية الأولى المنعقدة أشغالها بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية أدرار يومي 22 – 23 ديسمبر 2019 كمبادرة من مديرية الكتاب والمطالعة العمومية والمديرية الفرعية للمكتبات وترقية المطالعة العمومية بإشراف وزارة الثقافة والفنون والتي انبثقت عنها توصيات بمباشرة عملية التشبيك بين المكتبات الرئيسية الجاهزة، غير أن مكتبة المطالعة العمومية لولاية عنابة مازالت غير جاهزة لولوج عالم التشبيك.

د. الاشتراك: وينطبق أساسا على الدوريات سواء المطبوع منها أو الإلكتروني، كما يشمل قواعد البيانات الإلكترونية المستخدمة محليا (على أقراص مدمجة أو خوادم محلية) أو على الخط المباشر، وقد يشمل الاشتراك خدمة الاشتراك لدى الموردين العالميين لشراء الكتب المطبوعة. غير أن المكتبة محل الدراسة وبحسب معطيات الدراسة الميدانية لا تتبنّ عملية الاشتراك في الدوريات كمصدر مهم من مصادر تنمية المجموعات المكتبية خاصة العالمية منها، حيث أن الاشتراك في الدوريات يكون بأسعار باهظة الثمن خاصة وأن الميزانية محدودة.

3.4. جرد المجموعات المكتبية:

تُشرف المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة على عملية جرد المجموعات بشكل دوري مع نهاية كل عام، إذ يقوم مسيّرو المكتبة كل على مستواه باسترجاع كل مصادر المعلومات المعارة قبل الانطلاق في عملية الجرد، وتقرر المكتبة الإجراءات الواجب

[1] REITZ, M Joan, ODLIS : On Line Dictionnary of Library and Information Science, 2002, https://www.academia.edu/36893276/Dictionary_of_library_and_information_science, (consulté le 16/ 03/ 2022), p. 576

اتخاذها لتعويضها عن العناوين الضائعة أو التالفة وتلك التي تحتاج إلى إعادة تجليد تبعا لعملية الجرد، ثم ترسل نسخة عن عملية الجرد السنوي وبشكل دوري مباشرة بعد إتمامها إلى وزارة الثقافة ومديرية الكتاب والمطالعة العمومية.

4.4. تقييم المجموعات المكتبية:

يُعدّ تقييم المجموعات ضروريًا لمعرفة مدى ارتباط جودة مجموعات المكتبة بعلاقتها باحتياجات المستخدم. ويتم إجراء تقييم المجموعة بهدف معرفة نقاط القوة والضعف بها وتعديل سياسة تطوير المجموعة لتحسين ملاءمة المجموعة لاحتياجات المستفيدين. وتهدف عملية تقييم مجموعات المكتبات العمومية لتحقيق ما يلي:

- تحديد العلاقة بين الوضع الحالي لمجموعات المكتبة وبين ما يجب أن تكون عليه؛
- توفير دلائل ومؤشرات وأرضية لأي قرارات تُتخذ بخصوص هذه المجموعات؛
- قياس مدى كفاءة وفاعلية خطة تطوير وبناء المجموعات؛
- ترشيد توجيه الموارد المالية نحو الفئات التي تحتاج إلى تطوير ضمن مجموعات المصادر المتوفرة؛
- تسهيل عملية تحضير القوائم الجديدة للاقتناء السنوي.

ومن هنا فالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة مسؤولة عن:

1. وضع آليات المتابعة لتقييم المجموعات؛
2. تنفيذ الخطة السنوية لإحصائيات المكتبة الرئيسية وملحقاتها وإعداد التقرير الخاص بالمجموعات سنويا والذي يتضمن:

- الإحصائيات السنوية الخاصة بكل مكتبة (الرئيسية والملحقات)؛
- الجرد العام والجرد السنوي (الرئيسية والملحقات)؛
- إحصائيات الإعارة (الرئيسية والملحقات)؛
- عدد الإضافات السنوية لكل تخصص ولكل وعاء.

5.4. التنقية والإستبعاد:

يُعرّف غودي وليبار GAUDET& LIEBER الاستبعاد بأنه عملية فكرية تتطلب مجموعة معقدة من التقنيات والمهارة، ينتج عنها السحب المؤقت أو الحذف النهائي للمجموعات المكتبية، سواءً لأسباب مادية مثل التلف أو لأسباب تتعلق بسياسة تنمية المجموعات المتبناة، أين يجب التساؤل حول قيمة الكتب وفحصها فحصًا دقيقا لمعرفة مدى أهليتها للبقاء ضمن الرصيد الوثائقي[1].

ومع امتداد عمر مكتبات المطالعة العمومية تظهر على مجموعاتها ومقتنياتها علامات التقادم نتيجة لكثرة استخدامها أو بسبب ظهور نظريات وأفكار ومعلومات جديدة. ولذلك فإن المراجعة الدورية والمستمرة لمجموعات المكتبات تعتبر عملية ضرورية وإجبارية على أن لا تتجاوز النسبة 5% كل خمس سنوات.

[1] GAUDET, Françoise, LIEBER, Claudine, Désherber en bibliothèque : Manuel pratique de révision des collections, Le Cercle de Librairie, Paris, 2013

ومن أجل تحقيق هذا الغرض بطريقة علمية تتولى المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة الإشراف على هذه العملية مع إلزامية استشارة الوزارة الوصية بخصوص استبعاد العناوين غير المستخدمة بكثرة أو غير المرغوب فيها. وتحتكم المكتبة للمعايير التالية في تعشيبها للمجموعات:

– عدم مناسبة التغطية الموضوعية وعدم توافقها مع تغير المناهج؛

– عدم مناسبة لغة مصدر المعلومات وعدم توفر خدمة الترجمة في المكتبة عند الحاجة؛

– تقادم مصدر المعلومات؛

– تلف مصدر المعلومات (المواد أو المجلدات المهترئة أو المتآكلة بما فيها المواد ذات الصفحات الصفراء أو المتقصفة أو المتسخة أو الصفحات المفقودة، أو المواد ذات الأغلفة الممزقة، والمواد السمعية البصرية ذات الأجزاء المفقودة أو المكسورة)؛

– توفر شكل مادي أفضل لمصدر المعلومات (توفر النسخة الإلكترونية للمصدر المطبوع مثلا)،

– وجود نسخ إضافية لا مبرّر لها ضمن المجموعات المكتبية؛

– المصادر المكررة أو الزائدة؛

– محدودية مساحة تخزين مصادر المعلومات وارتفاع تكاليف الصيانة؛

– مصادر المعلومات غير القصصية والقصصية التي لم تُعر لمدة خمس سنوات،

كما تشير إجابات المبحوث إلى أن المصادر ذات النسخة الواحدة فقط، الإنتاج الفكري المحلي والمصار النادرة والثمينة إضافة إلى المصادر الكلاسيكية والطبعات السابقة من كتب المراجع التي يكثر عليها الطلب، لا تتعرض للاستبعاد كيفما كان الحال، إلاّ إذا رأت المكتبة ضرورة لذلك.

وتعتبر المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية الهيئة الوحيدة المسؤولة عن تحديد طريقة استبعاد مصادر المعلومات المعشّبة، ويحق للجان التزويد إبداء الرأي والمشورة لتحقيق المصلحة والإفادة. وفي هذا الإطار تعمل المكتبة على إعداد قائمة جرد خاصة بالوثائق المستبعدة، تتصرف بإعادة تحويلها وذلك بالتبرع أو الإهداء أو الاستبدال مع جهات أخرى أو بالإتلاف. وعندما تضبط قائمة المصادر المستبعدة من مجموعات المكتبة تقوم هذه الأخيرة بـ:

- وضع ختم بالحبر الأحمر على الختم الموجود أصلا على المصدر مع ملاحظة (مستبعد بشكل واضح)،
- إلغاء العنوان من الفهرس العام في حالة ما إذا تم استبعاد مصدر المعلومات من كل المكتبات.

وفي هذا الإطار تشير مديرة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة بأنها قامت بعملية استبعاد بعض المجموعات المكتبية المتعلقة ببعض الإهداءات من وزارة الثقافة، والتي تمتلك منها أكثر من نسخة واحدة عملا منها على توفير فضاءات من أجل تنمية الرصيد المكتبي.

5. خاتمة:

جاءت دراسة موضوع سياسة تنمية المجموعات بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بولاية عنابة بهدف الوقوف على واقع ممارسات بناء وتنمية المجموعات المكتبية وتشخيص الوضع الراهن للمجموعات المكتبية، والتعرف على اتجاهاتها وسماتها الأساسية، ومدى توافرها على سياسة موثقة ومكتوبة لتنمية مجموعاتها المكتبية. وقد كشفت نتائج الدراسة أن:

– المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بعنابة تتبنى سياسة تفصيلية واضحة المعالم ومكتوبة تساهم في تنميه رصيدها الوثائقي؛

– تعتمد المكتبة على مجموعة من الإجراءات المعيارية في تنمية مجموعاتها بدءا بدراسة مجتمع المستفيدين منها، الاختيار، الاقتناء، جرد المجموعات، وصولا إلى التقييم مرورا بالتنقية والاستبعاد ذلك ما يجعلها تتيح رصيدا وثائقيا متنوعا موضوعيا ولغويا لكافة شرائح المجتمع في ظل كفاية الميزانية المخصصة لذلك، مما يجعلها تؤدي وظائفها على أكمل وجه؛

– تتمتع المكتبة الرئيسة للمطالعة العمومية بعنابة بالاستقلالية في تسيير الميزانية، كم أن هذه الأخيرة موجهة لاقتناء مصادر المعلومات المطبوعة فقط؛

– تعتمد المكتبة الرئيسة للمطالعة العمومية بعنابة بالدرجة الأولى على قوائم الناشرين والمعارض كأحد الطرق المستخدمة في تنمية المجموعات المكتبية عن طريق اختيار وشراء الكتب في اهتمامات المستفيدين من المكتبة.

– تعتمد المكتبة العمومية محل الدراسة في عمليه شراء مصادر المعلومات على قانون الصفقات العمومية المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، والذي يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام؛

– يعتبر دفتر الشروط الحجر الأساس في إبرام الصفقة العمومية، وهو من يحدّد شروط وقواعد التعاقد بدقة وذلك بوضع مواصفات دقيقة لعملية الاقتناء قبل إبرام الصفقة؛

– اقتصار رصيد المكتبة على الكتب والموسوعات والقواميس والمعاجم، مقارنة مع مصادر المعلومات كالدوريات والأدلة والمواد السمعية البصرية والمواد الإلكترونية غير المطبوعة التي لا تجد مكانا لها ضمن مجموعات المكتبات العمومية؛

– استحواذ اللغة العربية على لغات المجموعات المكتبية على اعتبار أنها اللغة الوطنية الأم، في حين يعود تفضيل اللغة الفرنسية على اللغات الأجنبية الأخرى بما فيها اللغة الإنجليزية كنتيجة حتمية لتأثير الثقافة الفرانكفونية على الجزائر بحكم مخلفات الاستعمار الفرنسي للجزائر وطبيعة النظام التعليمي في الجزائر الذي اعتمد منذ الاستقلال على اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى في جميع المراحل التعليمية؛

– عدم وجود اتفاق بين المكتبة الرئيسية والمكتبات الأخرى أدى ذلك إلى عدم تبادل مصادر المعلومات؛

– تقوم المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بولاية عنابة بتقييم مجموعاتها وبصفه دوريه وذلك قبل عمليه الاختيار اعتمادا على الإحصاءات السنوية لأوعية المعلومات، إحصائيات الإعارة والاستشهادات المرجعية؛

– تواجه المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية عنابة مشكلات يمكن أن تحدّ من تجسيد مختلف ممارسات سياسة تنمية المجموعات المكتبية خاصة فيما يتعلق بالاقتناء الالكتروني بسبب غياب العنصر البشري المؤهل ونقص الوعي لدى المستفيد في استخدام الدوريات الالكترونية وقواعد البيانات.

وفي ختام هذه الدراسة وفي ضوء نتائجها، تورد الباحثة جملة من التوصيات تراها مهمة في تطوير ممارسات تنمية المجموعات المكتبية محل الدراسة وتعزيز سياسة تنمية المجموعات المكتبية بشكل يتماشى مع التطورات الحاصلة في المجال:

– اختيار المصادر لابد أن يكون متنوعا بتنوع فروع المعرفة لأن مكتبات المطالعة العمومية تخدم فئات مختلفة من أفراد المجتمع.

– العمل على اقتناء كافة أشكال مصادر المعلومات وخاصة الالكترونية منها والتي تفتقد إليها المكتبة على الرغم من أنها من المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الحديثة في المكتبات عموما.

– محاوله العمل على توجيه جزء من ميزانية المكتبة للاشتراك في الدوريات وقواعد البيانات، ويُفضّل أن تطالب المكتبة بتحديد نسبة مقننة من الميزانية أو الرفع من قيمتها من قبل الوزارة الوصية لتغطية الثغرة الموجودة في هذا الجانب، خاصة فيما يتعلق بغلاء أسعار الاشتراك في الدوريات العلمية بشكليها الورقي والالكتروني.

– ضرورة ان تفرض المكتبة على دور النشر المشارِكة في المعارض مبالغ مادية أو على الأقل إهداء بعض من منشوراتها مقابل المشاركة في المعارض مما يسهم في إثراء المجموعات المكتبية.

– ضرورة الاهتمام بعمليه التبادل بين المكتبات وخلق شبكه تعاونية بينهم وبالتالي الاقتصاد في إنفاق الميزانية على بعض المواد المكتبية التي يمكن الحصول عليها عن طريق عملية التبادل، مع ضرورة تجسيد مخرجات وتوصيات الندوة الوطنية الخاصة بالتشبيك، ما من شأنه أن يعمل على تفعيل سبل التعاون والتكتل بين المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية على المستوى الوطني، الأمر الذي يخفف من الأعباء المالية للمكتبة.

– زيادة الاهتمام بفئة ذوي الهمم وتطوير وبناء وتنميه المجموعات المكتبية الخاصة بهم وتسليط الضوء على أوعية المعلومات المكتوبة بخط البرايل مع التأكيد على ضرورة وجود العتاد المناسب لقراءة وعرض مختلف أوعية المعلومات الخاصة بهذه الفئة.

6. قائمة المراجع:

1.الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 08- 236 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يتضمن إنشاء مكتبات المطالعة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 43، 30 يوليو 2008، متاح في: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2008/A2008043.pdf، (تاريخ التصفح: 2022/04/25).

2.الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 12- 234 مؤرخ في 03 رجب عام 1433 الموافق 24 ماي سنة 2012، يحدد القانون الأساس للمكتبات الرئيسية المطالعة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 34، 3 جوان 2012، متاح في: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012034.pdf، (تاريخ التصفح: 2022/04/25)

3. الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 15- 13 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 جويلية سنة 2015، يتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 39، 19 جويلية 2015، متاح في: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015039.pdf، (تاريخ التصفح: 2022/04/25)

4. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 15- 247 مؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 50، 20 سبتمبر 2015، متاح في: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015050.pdf، تاريخ التصفح: 2022/04/25

5. أنجرس، موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف، ط. 2، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006

6. جامعة الأزهر، كلية التربية، محاضرات في أسس الاختيار وتنمية المجموعات، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2000

7. دانييل، جوني، أساسيات اختيار العينة في البحوث العلمية: مبادئ توجيهية عملية لإجراء اختيارات العينة البحثية، ترجمة طارق عطية عبد الرحمن، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2015

8. وزارة الثقافة، مديرية الكتاب والمطالعة العمومية، خطة بناء وتنمية مجموعات شبكة مكتبات المطالعة العمومية والمطالعة العمومية، 2018

9. Evans, G. Edward, Saponaro, Margaret Zarnosky, Developing Library and Information Center Collections, 2005, 5 th Ed, Libraries Unlimited
10. GAUDET, Françoise, LIEBER, Claudine, Désherber en bibliothèque : Manuel pratique de révision des collections, Paris : Le Cercle de Librairie, 2013
11. International Federation of Library Associations and Institutions, GUIDELINES FOR A COLLECTION DEVELOPMENT POLICY USING THE CONSPECTUS MODEL, 2001
12. Okolo, Stanley Efe, Eserada, Rechael E., Ugboh, Peace N., Collections and Collection Development Exercise in Libraries: A Perspective in View, Library Philosophy and Practice (e-journal), 2019, https://digitalcommons.unl.edu/libphilprac/2244, (consulté le 16/ 03/ 2022).
13. REITZ, M Joan, ODLIS: On Line Dictionnary of Library and Information Science, 2002 https://www.academia.edu/36893276/Dictionary_of_library_and_information_science, (consulté le 16/ 03/ 2022.)
14. Vignau, Sanchez, Susana, Barbara, Meneses, Grizly, Collection development policies in university libraries: a space for reflection, Collection Building, Vol. 24 No. 1, https://doi.org/10.1108/01604950510576119, proquest, (consulté le 16/03/ 2022.)